المظهر الاقتصادى لمخرجات التعليم العالى بالمملكة العربية السعودية فى ظل الاقتصاد الرقمى والمعرفى

دكتور/ عادل حميد يعقوب(*)

المقدمة

شهد العالم خلال السنوات القليلة الماضية تطورات وتغيرات سريعة ومتلاحقة على الصعيد الاقتصادى، كان من أهمها التحول التدريجى من الاقتصاد التقليدى إلى الاقتصاد الرقمى والمعرفى، فى الكثير من دول العالم وخاصة الدول المتقدمة، فلم يعد الاقتصاد يعتمد على تلك الأفكار والطرق والنظريات والآليات السائدة فى الإنتاج والتبادل والتنمية البشرية والأسواق التقليدية ... وخلافه، بل أصبح يعتمد على الثورة المعلوماتية والمعرفية والرقمية وقد أدى ذلك إلى تغييرات جذرية فى العديد من أوجه الحياة البشرية بما فى ذلك من تغيير فى طريقة مزاولة الأعمال وتطوير وسائل تنشيط الاقتصاد وشملت تلك التغييرات نهج التعليم وطرق تلقى العلم (من الحرم الجامعى وجهاً لوجهه إلى التعليم عبر الوسائل الإلكترونية فى المنازل والشركات وغيرها[1] وسبل التعليم ووسائل القيام بالبحوث العلمية والإنسانية، كما أن تلك التغيرات لازمها تعقيدات فى المهام التعليمية وتشعب فى المسائل البحثية[2]، هذا ويعتمد الاقتصاد الرقمى والمعرفى فى معظم آلياته على الوسائل الإلكترونية والتى تتمثل فى التجارة والنقود والخدمات والحكومة (الإلكترونية) والتعليم والتدريب عبر الإنترنت وكذلك الإنتاج الرقمى والذى يعتمد فى معظم مراحل العملية الإنتاجية على أجهزة الحاسوب والربوت بالغة الدقة، وقد أدى ذلك إلى تغييرات هيكلية فى أسواق العمل وخاصة فى جانب الطلب على مخرجات التعليم بوجه عام والتعليم العالى بوجه خاص فلم تعد المعارف والمهارات التقليدية كافية لدخول الأغلب الأعم من هذه المخرجات أسواق العمل الدولية والإقليمية بل

(*) أستاذ الاقتصاد المساعد كلية التجارة بنين – جامعة الأزهر.

حتى والمحلية حيث إنها أصبحت تتطلب معارف ومهارات جديدة تضاف إلى المعارف السابقة، ولما كانت مخرجات التعليم العالى من أهم المدخلات التى يعتمد عليها الاقتصاد الرقمى والمعرفى فإن تطوير كفاءة هذه المخرجات من خلال التخطيط الشامل لنظام التعليم الجامعى ومعالجة الاختلالات الهيكلية فى نوعية التخصصات الدراسية المطلوبة لسوق العمل وبناء الإستراتيجيات وكذلك ميكنة الخدمات التعليمية أصبح أمراً فى غاية الأهمية.

هذا وتواجه الدول العربية بوجه عام والمملكة العربية السعودية بوجه خاص تحدياً كبيراً يتمثل فى تطوير منظومة التعليم العالى ومخرجاته بهدف تحقيق منظومة التنمية المستدامة. وتضييق الفجوة الرقمية والمعرفية مع الدول المتقدمة والتى قطعت شوطاً كبيراً في ذلك، فى ظل التطور الكبير الذى يشهده اقتصاد المملكة، ودخول الكثير من الشركات الأجنبية الاستثمار فى السوق السعودى وقد قامت كثير من الهيئات والمؤسسات والشركات الحكومية والخاصة بميكنة الأعمال والخدمات وعمليات الإنتاج تمشياً مع العولمة الاقتصادية. هذا ويزيد من أهمية تطوير مخرجات التعليم العالى بالمملكة ما يعانيه الاقتصاد السعودى من :

١- ارتفاع نسبة البطالة بين السعوديين وخاصة بطالة المتعلمين.

٢- منافسة العمالة الأجنبية (الوافدة) للعمالة السعودية خاصة الحاصلين على المؤهلات العليا وإلمامهم بالأساليب المعرفية الجديدة المطلوبة لسوق العمل.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز حجم مشكلة مخرجات التعليم السعودية فى ظل الاقتصاد الرقمى والمعرفى الذى يعيشه العالم وتحليل الجانب الاقتصادى لها. وكذلك إبراز أهم الإستراتيجيات والسياسات التى يمكن أن تساهم فى وضع حلول علمية تساعد فى إصلاح جوانب الخلل المحيطة بالمشكلة.

حدود الدراسة

سينصب اهتمام الباحث إلى دراسة الجانب الاقتصادى لمخرجات التعليم العالى

السعودى فى ظل الاقتصاد الرقمى والمعرفى، على التعليم (العالى الجامعى) والذى يشمل الجامعات السعودية وكليات البنات مع الإشارة فى بعض الأحيان إلى التعليم العالى غير الجامعى (المتوسط) بقصد المقارنة مع التأكيد على أن دراسة تطوير مخرجات التعليم العالم لها جوانب كثيرة أخرى تربوية وثقافية واجتماعية وبيئية وفنية تتكامل مع الدراسة الاقتصادية موضوع البحث.

أسلوب وخطة البحث

سيعتمد الباحث على الأسلوب التحليلى والتاريخى المقارن فى هذا البحث وفى ضوء ما تقدم سوف يتم تقسيم البحث على النحو التالى:

المبحث الأول: التعليم الجامعى فى المملكة العربية السعودية فى ضوء الاقتصاد الرقمى والمعرفى.

المبحث الثانى: التحليل الاقتصادى لمخرجات التعليم العالى السعودى.

المبحث الثالث: إستراتيجية تطوير مخرجات التعليم العالى بالمملكة العربية السعودية من وجهة النظر الاقتصادية.

وسوف يختتم البحث بأهم النتائج التى توصل إليها الباحث.

المبحث الأول
التعليم الجامعى فى المملكة العربية السعودية
فى ضوء الاقتصاد الرقمى والمعرفى

تعد دراسة الجوانب النظرية للتعليم والاقتصاد الرقمى والمعرفى وكذلك واقع ومعوقات الاقتصاد الرقمى والمعرفى بالمملكة ثم دراسة العرض والطلب على التعليم الجامعى بالمملكة وكذلك الفجوة التعليمية، مداخل رئيسية لفهم هذا الموضوع وعلى ذلك فإن هذا المبحث سيتناول ما يلى:

١/١ الجوانب النظرية للتعليم والاقتصاد الرقمى والمعرفى.

٢/١ واقع ومعوقات الاقتصاد الرقمى والمعرفى بالمملكة.

٣/١ (العرض ـ الطلب ـ الفجوة التعليمية بالتعليم العالى بالمملكة).

والتى يمكن تناولها على النحو التالى:

١/١ الجوانب النظرية للتعليم والاقتصاد الرقمى والمعرفى

بالرغم من التكاليف المرتفعة التى يحتاجها الاستثمار فى قطاع التعليم وخاصة التعليم الجامعى فإن المردود الاقتصادى والاجتماعى وعائد الاستثمار فى جميع مستويات التعليم وفى جميع الدول يفوق تكلفة الفرصة البديلة طويلة الأجل لرأس المال المادى مما يجعل التعليم من أكثر المجالات الاستثمارية ربحية[٣] وقد أوضحت بعض الدراسات أن مساهمة التعليم فى النمو الاقتصادى وصلت إلى ٢٥٪ فى كندا و١٥٪ فى الولايات المتحدة الأمريكية و٩ر١٥٪ فى كوريا الجنوبية، و٧ر١٤٪ فى ماليزيا، و١٢٪ فى انجلترا و١٦٪ فى نيجيريا[٤]. وبالرغم من وجود العلاقة الطردية بين آلية التعليم والنمو الاقتصادى فإن التعليم وحده كما يراه بعض الاقتصاديين ليس شرطاً ضرورياً كافياً للنمو الاقتصادى وإن كان شرطاً ضرورياً، فمساهمة التعليم فى النمو الاقتصادى لا تعتمد فقط على خلق المهارات بل تعتمد أيضاً على استخدام هذه المهارات وعلى طبيعة النظام الاقتصادى وقدرته الاستيعابية على استغلال هذه المهارات والطاقات[٥].

ولتأكيد أهمية الجانب المعرفى والرقمى فى الاقتصاد حالياً ومستقبلاً تشير الدراسات إلى أن الميزة التنافسية كانت فى الماضى دالة لثروات الموارد الطبيعية وليست عوامل الإنتاج كما أن الصناعات الرئيسية السبع للعقود القليلة القادمة هى الإلكترونيات الدقيقة، التكنولوجيا الحيوية صناعة المواد الجديدة، الطيران المدنى، الاتصالات، أجهزة الربوت المزودة بآلات القطع والتشكيل، الحاسبات الآلية والبرامج وكل هذه الصناعات تندرج تحت مسمى «صناعات المقدرة العقلية» وأى منها يمكن توطينه فى أى مكان على وجه الأرض والموقع الذى ستقام عليه يتوقف على من يستطيع تنظيم المقدرة العقلية من أجل السيطرة عليها، ففى القرن الحادى والعشرين ستصبح الميزة التنافسية من صنع الإنسان[٦] كما ستنشأ الميزة التنافسية المستدامة من تكنولوجيا العمليات الجديدة بأكثر بكثير مما ينشأ من تكنولوجيا المنتجات الجديدة فقد أصبحت الهندسة العكسية شكلاً للمهارة حيث إن المنتجات الجديدة تمكن بسهولة تكرار إنتاجها وما جرت العادة على أن يكون رئيسياً (اختراع منتجات جديدة) يصبح ثانوياً وما جرت العادة على أن يكون ثانوياً «اختراع عمليات جديدة وتحسينها يصبح رئيسياً»[٧].

٢/١ واقع ومعوقات الاقتصاد الرقمى والمعرفى بالمملكة

تكتسب برامج التعليم العالى فى ظل اقتصاد قائم على المعلومات والمعرفة القدرة على تحقيق الأهداف التنموية والاقتصادية إذا ما خططت ونفذت فى إطار التوافق بين مخرجاتها ومتطلبات سوق العمل، ويعتبر تحقيق هذا التوافق أمراً ضرورياً للمملكة العربية السعودية فى ظل التحولات الاقتصادية الدولية والتى من أبرزها[٨]:

١- تنامى ظاهرة العولمة.

٢- اتساع وتحقيق التنافسية جراء تأثير اتفاقيات التجارة العالمية.

٣- سرعة التقدم العلمى والمعرفى والتقنى الذى أحرزته الدول الصناعية.

٤- عولمة الأسواق بما فيها سوق العمل.

ولذلك تتطلب المنافسة بكفاءة، توافر موارد بشرية ذات قدرات علمية ومعارف فنية، وهياكل مؤسسية على درجة عالية من الكفاءة وبتحليل واقع بيئة الاقتصاد الرقمى والمعرفى فى المملكة العربية السعودية يلاحظ ما يلى:

١ـ التشوهات الهيكلية فى بعض القطاعات الاقتصادية والخدمية نتيجة للنمو غير المتوازن اقتصادياً واجتماعياً فى بعض الأحيان فمثلاً وبالرغم من الجهود الكبيرة التى بذلت فى مجالات التنمية البشرية إلا أن نسبة الأمية بالمملكة تبلغ حوالى ٢٢٪ فى الفئة العمرية ١٥ سنة فما فوق كما تبلغ هذه النسبة ٧٪ فى الفئة العمرية من ١٥ ـ ٢٤ سنة[٩].

٢ـ تدنى الإنفاق على البحث والتطوير فى التعليم العالى فى العالم العربى بما فيه المملكة العربية السعودية فالأرقام تدل على أن نسبة الإنفاق فى مجال البحث والتطوير فى العالم العربى بلغت ٢ر٠٪ من الدخل القومى ما بين عام (٩٠ ـ ١٩٩٥) فى حين أن الدول المتقدمة تخصص ١ر٣٪ من دخلها القومى للبحث والتطوير[١٠].

٣ـ الإجمالى التراكمى للكتب المترجمة إلى العربية من عصر المأمون إلى نهاية عام ١٩٩٥م تقدر بـ ١٠ر٠٠٠ كتاب وهو يوازى ما ترجمته إسبانيا فى عام واحد[١١].

وفى مجال الابتكار في الفترة من ١٩٨٠م/ ٢٠٠٠م بلغ عدد براءات الاختراع العربية المسجلة بالولايات المتحدة الأمريكية ٣٧٠ براءة اختراع تصدرتها المملكة العربية السعودية بـ ١٧١ براءة اختراع فى حين بلغت براءات الاختراع فى إسرائيل فى نفس الفترة ٧٦٥٢ براءة وفى كوريا الجنوبية ١٦٣٢٨ براءة[١٢].

وهذا يدل على ضعف النشاط البحثى والتطويرى فى العالم العربى.

٤ـ أما بالنسبة لجهود نشر تقنيات الاقتصاد الرقمى بالمملكة العربية السعودية فلا زالت تحتاج إلى جهود كبيرة حيث إن نسبة مستخدمى الإنترنت إلى عدد السكان لم يتجاوز ٧٪ فى عام ٢٠٠٣م وهى نسبة منخفضة مقارنة بدولة الإمارات العربية المتحدة التى تصل فيها النسبة إلى ٧ر٣٦٪ كذلك لم تتجاوز نسبة المشتركين للحصول على خدمة الإنترنت عن ١ر٠٪ من إجمالى عدد السكان فى

نفس العام[١٣]، وقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن التسوق والتجارة عبر الإنترنت لا يتجاوز عدد مستخدميه عن ٩٪ من إجمالى المستخدمين السعوديين للشبكة العنكبوتية[١٤].

٣/١ العرض – الطلب – الفجوة التعليمية للتعليم العالى بالمملكة

١ــ عرض التعليم الجامعى بالمملكة

تضم المملكة العربية السعودية ثمان جامعات حكومية يبلغ عدد الكليات بها ٩٢ كلية يشرف عليها وزارة التعليم العالى وهى منتشرة فى مناطق عديدة بالمملكة بفرض زيادة معدلات التنمية الإقليمية بها، وهذه الجامعات هى جامعة الملك سعود بالرياض والقصيم وكذلك جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وجامعة الملك عبد العزيز بجدة وأم القرى بمكة المكرمة وجامعة الملك خالد بأبها والجنوب والجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة وجامعتى الملك فهد للبترول والمعادن والملك فيصل بالمنطقة الشرقية وتوفر هذه الجامعات التعليم بمختلف مستوياته (الجامعى ـ دون الجامعى ـ الدراسات العليا) كما تضم هذه الجامعات ٦٥ قسماً علمياً بالإضافة إلى وجود العديد من المراكز البحثية والعمادات المساندة[١٥].

كما يشمل التعليم الجامعى كليات البنات، وتضم كليات البنات حوالى ٧٨ كلية[١٦]، تشرف عليها وزارة المعارف وكذلك هناك ١٨ كلية للمعلمين تمنح درجة البكالوريوس والليسانس أما الكليات الأهلية فيبلغ عددها ٦ كليات[١٧] حيث صدرت موافقة وزارة التعليم العالى على افتتاحها فى العام الجامعى ١٤٢٠/١٤٢١هـ وتشمل التخصصات بهذه الكليات تخصصات علمية جديدة مثل السياحة والفنادق والطب التطبيقى والصناعات الدوائية بالإضافة إلى بعض التخصصات الموجودة أصلاً بالجامعات السعودية مثل اللغة الإنجليزية، إدارة الأعمال، التربية وغيرها وما يميز الدراسة بهذه الأقسام هو أن التدريس يكون بها باللغة الإنجليزية فى معظم الأحيان. كما يضم قطاع التعليم ١٧ كلية للتقنية تمنح شهادة متوسطة باستثناء كليتين تقنيتين تمنحان درجة البكالوريوس وهناك أيضاً ٣٧ كلية ومعهد صحى تمنح أيضاً الشهادات المتوسطة.

أما بالنسبة لتوزيع الطلاب والطالبات على مؤسسات التعليم العالى (الطاقة الاستيعابية) فتشير بيانات وزارة التعليم العالى للعام الدراسى ١٤٢٢/١٤٢٣هـ إلى أن إجمالى عدد الطلبة المستجدين فى مؤسسات التعليم العالى فى المملكة بلغ ١٣٦ر٧ ألف طالب وطالبة منهم ٦٥ر٥ ألف طالب يشكلون نسبة ٤٧ر٩٪ من إجمالى عدد الطلاب المستجدين ونحو ٧١ر٢ ألف طالبة يشكلن نحو ٥٢ر١٪[١٨].

وتتوزع نسبة عدد الطلاب المستجدين حسب المؤسسات التعليمية فى العام الجامعى ١٤٢٢/١٤٢٣هـ كما يتضح من هذا الجدول

جدول رقم (١)

يوضح نسبة عدد الطلاب المستجدين حسب المؤسسات التعليمية فى العام الجامعى ١٤٢٢/١٤٢٣هـ

المؤسسة التعليمية	عدد الكليات	نسبة عدد الطلاب بها
الجامعات السعودية	٩٢	٤١ر٢٪
كليات البنات	٧٨	٣٨ر٧٪
كليات المعلمين	١٨	٥٪
الكليات الصحية والمعاهد	٣٧	٢ر١٪
كليتى الجبيل وينبع الصناعيتين	٢	١ر٢٪
الكليات التقنية	١٧	١٠ر٢٪
الكليات الأهلية	٦	٠ر٤٪
معهد الإدارة العامة	١	١ر٢٪

المصدر : وزارة التعليم العالى ، الإدارة العامة للدراسات والمعلومات، مركز المعلومات الرياض، ١٤٢٤هـ.

٢ــ الطلب على التعليم الجامعى بالمملكة

يتأثر الطلب على التعليم الجامعى بالمملكة بعوامل كثيرة ومتعددة من أهمها :

أ ـ الزيادة المطردة فى عدد خريجى الثانوية بالمملكة وزيادة الطلب الاجتماعى على التعليم العالى فقد بلغ عدد خريجى الثانوية العامة فى العام الجامعى ١٤٢١/١٤٢٢هـ حوالى ١٦٥ ألف طالب وطالبة[١٩]. وتزداد هذه الأعداد سنوياً نتيجة لزيادة عدد السكان.

ب ـ وجود علاقة طردية بين مستوى التحصيل العلمى وتوفر فرص العمل المجزية.

جـ ـ تزايد الكثافة المعرفية فى النشاط الاقتصادى بالمملكة (اقتصاد المعرفة) يدفع نحو رفع مستوى التعليم إلى الجامعى وفوق الجامعى بالنسبة للطلاب.

د ـ الحوافز التى تقدمها الدولة لطلاب الجامعات والمعاهد الحكومية والمتمثلة فى منحة شهرية بواقع ٨٠٠ ريال للطالب الجامعى و١٠٠٠ ريال للطالب بكليات التقنية.

هـ ـ زيادة إقبال الإناث على الالتحاق بالجامعات والمعاهد السعودية بحيث أصبحن يشكلن الغالبية من إجمالى عدد المسجلين بالجامعات حيث شكلن حوالى ١ر٥٢٪ من عدد الطلاب المقبولين بالجامعات وكليات البنات فى العام الجامعى ١٤٢٢/١٤٢٣هـ.

و ـ رغبة الكثير من الطلاب فى تحديث معارفهم أو تطوير مهاراتهم بما يتفق مع التغيرات المعاصرة فى طرق وأساليب العمل.

ز ـ التقدير الأدبى من قبل فئات المجتمع المختلفة لطلاب وخريجى التعليم العالى.

٣ــ الفجوة التعليمية للتعليم العالى بالمملكة

يمكن النظر للفجوة التعليمية للتعليم العالى بالمملكة من الناحيتين الكمية والكيفية على النحو التالى :

❖ بالنسبة للناحية الكمية يلاحظ ازدياد الفجوة التعليمية من عام لآخر فى المملكة العربية السعودية حيث لا تستطيع الطاقة الاستيعابية للجامعات الحكومية وكليات البنات والكليات الأخرى المختلفة أن تستوعب الزيادة السنوية من خريجى التعليم الثانوى ولذلك تتوقع أحدى الدراسات أن يصل عدد خريجى المدارس الثانوية عام ١٤٣١هـ إلى أكثر من ٢٥٧ ألف طالب وطالبة بينما يتوقع أن تستوعب مؤسسات التعليم العالى الحكومى حوالى ١٨٣ ألف فقط من الطلاب[٢٠].

وبالتالى لن يستطيع التعليم الجامعى بطاقته الاستيعابية الحالية استيعاب حوالى ٧٤ ألف طالب وطالبة، وهذا يتطلب إعداد دراسات جادة لزيادة عدد الجامعات والكليات الحكومية والخاصة بتخصصات متوافقة مع التحول العالمى نحو الاقتصاد الرقمى والمعرفى ومتلائمة مع سوق العمل.

❖ أما من الناحية الكيفية فقد تؤدى الضغوط الاجتماعية التى تسببها تلبيه الطب المتنامى على الالتحاق بالتعليم العالى من خريجى المرحلة الثانوية فى ضوء ضعف الطاقة الاستيعابية لهذه الأعداد الكبيرة لكثير من الكليات إلى عدم قدرة القاعات الدراسية والمعامل وأجهزة التدريب على الوفاء بالاحتياجات الأساسية للعملية التعليمية بصورتها المرجوة ونتيجة لهذه المشكلة التى تعانى منها معظم البلدان العربية ومن بينها المملكة العربية السعودية فقد أشارت أحدى الدراسات إلى أن ضعف مستوى الخريجين فى العالم العربى يرجع إلى الأسباب التالية[٢١]:

- محدودية القدرات الإدراكية والمعرفية.
- ضعف القدرة على التحليل والابتكار.
- عدم الإلمام باللغات الأجنبية.
- ضعف مهارات الحاسب وتكنولوجيا المعلومات كما أن مستوى هذه المهارات تتدهور بصفة مستمرة، وهذا يؤدى إلى هدر اقتصادى كبير يتمثل فى التكاليف التى تدفعها الدولة للطالب إضافة إلى تكلفة الفرصة البديلة.

كما يؤدى الطلب المتنامى فى ظل ندرة العرض إلى تدنى مستوى البرامج الدراسية المقدمة بالإضافة إلى أنها تحد من كفاءة أعضاء هيئة التدريس أما مخرجات التعليم فلن تستطيع بهذه الكيفية أن تلبى متطلبات سوق العمل.

وبناءً عليه سنحاول فى المبحث التالى دراسة التحليل الاقتصادى لمخرجات التعليم العالى السعودى فى ظل هذه الفجوة الكمية والكيفية.

المبحث الثانى

التحليل الاقتصادى لمخرجات التعليم العالى السعودى

تؤكد الكثير من الدراسات أن مؤسسات التعليم العالى بالمملكة تواجه صعوبات جمة فى إستيعاب الراغبين فى الالتحاق بالتعليم الجامعى ومع التزايد المستمر فى كلفة التعليم العالى وإنشاء البنى التحتية ستتضاعف حتماً هذه الإشكالية وترى هذه الدراسات إن هذا الضغط الاجتماعى الشديد على مؤسسات التعليم ومحاولة تلبيته بصورة أو بأخرى تؤدى إلى تردى المستوى الجامعى وإلى تخريج أعداد تزيد عن الاحتياج الفعلى للمجتمع[٢٢] وبناءً على ذلك فإن الباحث سيقوم فى هذا المبحث بدراسة وتحليل ما يلى :

٢/١ هيكل الإنفاق على التعليم العالى بالمملكة.

٢/٢ رؤية تحليلية لمخرجات التعليم بالمملكة (الطلاب ـ الطالبات)

والتى يمكن تناولهما على النحو التالى :

٢/١: هيكل الإنفاق على التعليم العالى بالمملكة

تعتمد جميع القطاعات الإنتاجية والخدمية ومنها قطاع التعليم فى التطوير والمنافسة على حجم الإنفاق الموجه لها وعلى كفاءة التخصيص وحسن استخدام الموارد ، حيث يتناسب زيادة حجم الإنفاق طردياً مع قدرتها على التطور والمنافسة والإبداع ولكن حجم الإنفاق الموجه للتعليم وغيرها من القطاعات يتأثر بالظروف الاقتصادية للدولة وحجم الإيرادات وترتيب أولويات الإنفاق وغيرها ، هذا ويمكننا تناول هيكل الإنفاق على التعليم العالى بالمملكة بما يلى :

(١) الإنفاق على التعليم بالمملكة كنسبة من الناتج القومى والموازنة العامة مقارنة ببعض الدول.

خصصت المملكة العربية السعودية نسبة عالية من الناتج القومى الإجمالى لقطاع التعليم حيث سجلت السعودية ٦ر٦٪ فى حين سجلت اليمن ٧٪ والسودان ٩ر٠٪ ويلاحظ ارتفاع نسبة الإنفاق على التعليم فى السعودية مقارنة بنسب الدول ذات مستويات التعليم المرتفعة، فعلى سبيل المثال خصصت الولايات المتحدة

الأمريكية ٤ر٨٪ وسنغافورة ٣ر٧٪ واليابان ٣ر٥٪ كنسبة من الناتج القومى الإجمالى[٢٣] أما بالنسبة لما خصصته المملكة لدعم قطاع التعليم من ميزانياتها العامة فقد بلغ الخمس مقارنة بتونس حوالى ٢٩٪ والمغرب ٢٥٪ والأردن واليمن بنفس نسب المملكة ٢٠٪ أما عُمان فكانت دون ١٠٪[٢٤].

٢ـ الإنفاق على قطاع التعليم العالى بالمملكة

نتيجة للطلب المتنامى الكبير على التعليم الجامعى بالمملكة تشير إحدى المصادر إلى أن ميزانية التعليم العالى بلغت ٥٥ مليون ريال عام ١٣٨٥هـ ثم قفزت إلى ٤ر٥٧١٩ مليون ريال عام ١٤١٥هـ أى أن الميزانية تضاعفت أكثر من ١٠٦ ضعفاً خلال ثلاثين عاماً كما أنه من المتوقع أن تصل عام ٢٠٠٥م إلى ٤٢٣ر١٠٦ بليون ريال[٢٥].

وباستعراض توزيع الإنفاق على قطاعات التنمية الرئيسية فى المملكة فى الفترة من عام ١٤٠٠هـ إلى عام ١٤٢٥هـ كما هو موضح بالجدول التالى :

جدول رقم (٢) يوضح توزيع الإنفاق الفعلى على قطاع التنمية بالمملكة العربية السعودية في خطط التنمية في الفترة من ١٤٠٠هـ إلى ١٤٢٥هـ

القطاعات التنموية	خطة التنمية									
	الثالثة ١٤٠٠ـ١٤٠٥		الرابعة ١٤٠٥ـ١٤١٠		الخامسة ١٤١٠ـ١٤١٥		السادسة ١٤١٥ـ١٤٢٠		السابعة ١٤٢٠ـ١٤٢٥	
	بليون	نسبة	بليون	نسبة	بليون	نسبة	بليون	نسبة	بليون	نسبة
تنمية الموارد الاقتصادية	١٩٢	٣١٪	٧١	٢٠٪	٣٤	١٠٪	٤٨	١٢٪	٤١	٨٪
تنمية الموارد البشرية	١١٥	١٨٪	١١٥	٣٣٪	١٦٥	٤٨٪	٢١٧	٥١٪	٢٧٧	٥٧٪
التنمية الاجتماعية والصحية	٦١	١٠٪	٦٢	١٨٪	٦٨	٢٠٪	٨٧	٢١٪	٩٦	٢٠٪
تنمية التجهيزات الأساسية	٢٥٧	٤١٪	١٠١	٢٩٪	٧٤	٢٢٪	٦٨	١٦٪	٧٤	١٥٪
الإجمالى	٦٢٥	١٠٠٪	٣٩٤	١٠٠٪	٣٤١	١٠٠٪	٤٢٠	١٠٠٪	٤٨٨	١٠٠٪

المصدر : وزارة التخطيط السعودية، خطة التنمية السابعة (٢٠٠٠ـ٢٠٠٤م) الرياض ٢٠٠٥م

وبتحليل هذا الجدول يلاحظ أن قطاع تنمية الموارد البشرية هو أحد القطاعات الأربعة التنموية الرئيسة والتى تضمها خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويضم هذا القطاع جميع مؤسسات التعليم العام والعالى والفنى

والتدريب والعلوم التقنية والمعلوماتية ويلاحظ ارتفاع النفقات الموجهة لتنمية الموارد البشرية بمعدلات كبيرة ومتزايدة وذلك لتلبيه احتياجات الطلب الكبير على هذا القطاع باعتباره القطاع القائد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ويلاحظ أن إجمالى الاعتمادات المالية لقطاع التعليم العالى في الخطة السابقة قد بلغ ٥١٢٦٦ مليون ريال بنسبة ٥ر١٨٪ من إجمالى تنمية الموارد البشرية ويجب أن نشير إلى أن الإنفاق الحكومى على القطاعات التنموية المختلفة بما فيها التعليم تتأثر بالظروف المحيطة بالاقتصاد السعودي والذى يعتمد على النفط كمصدر أساسى للدخل القومى.

هذا وتختلف متوسط النفقات المتكررة لكل طالب من عام لآخر حسب الميزانيات المخصصة لذلك وتتفاوت تفاوتاً كبيراً بين الجامعات فمثلاً نفقات الطالب أو الطالبة فى كليات البنات وجامعتى الملك عبد العزيز وأم القرى أقل إلى حد كبير إذا ما قورنت بالجامعات الأخرى وفى نفس الوقت تصل أعلى تكلفة إلى حوالى ٢٠٠ ألف ريال هى تكلفة الطالب فى جامعة الملك فيصل تليها ١٣٤ ألف ريال متوسط تكلفة الطالب فى جامعة الملك فهد للبترول والتعدين فى حين تقف تكلفة الطالب الواحد فى جامعة الملك سعود والإمام موقفاً بين الكلفة المرتفعة والمنخفضة[٢٦].

وعلى ذلك يعتبر رسوب الطلاب أو تدنى مستوياتهم العلمية أو عدم التحاقهم بسوق العمل هدراً اقتصادياً ومالياً كبيراً للمجتمع والفرد.

٢/٢ رؤية تحليلية لمخرجات التعليم العالى بالمملكة (الطلاب ــ الطالبات)

سيقوم الباحث باستعراض بعض المؤشرات لخريجى التعليم العالى فى المملكة لسنوات مختارة وتحليلها اقتصادياً بغرض بناء استراتيجيات لاحقه لهذه المخرجات تعالج فيها أوجه القصور والخلل الحاصل.

١ـ بلغ إجمالى خريجى مؤسسات التعليم العالى فى المملكة فى العام الدراسى ١٤٢٢/١٤٢٣هـ (٢٠٠٢م) حوالى ٧٥ر٤ ألف طالب وطالبة منهم ٣١ر٥ ألف خريج يشكلون ٤٢ر٣٪ من إجمالى خريجى التعليم العالى فى حين بلغ عدد الخريجات

نحو ٤٣ ألف خريجة يشكلن نسبة ٧ر٥٧٪ من إجمالى عدد الخريجين منهن ٢ر٣٢ ألف خريجه من كليات البنات و١ر١٠ ألف خريجه من الجامعات.

٢- بمقارنة خريجى وخريجات مرحلة البكالوريوس بالجامعات الحكومية وكليات البنات والكليات الأهلية فى عامى ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م)، ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣م) من خلال الجدول التالى:

جدول رقم (٣) يوضح المتخرجون من مرحلة البكالوريوس بالجامعات وكليات البنات والكليات الأهلية فى عامى ١٤١٩/١٤٢٠هـ و١٤٢٣/١٤٢٤هـ بالمملكة العربية السعودية

	المؤسسات التعليمية	١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م)	١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٢٠٠٣م)
١	جامعة الملك سعود	٦٤٥٥	٧٧٢٣
٢	جامعة الملك عبد العزيز	٤٧٢٢	٥١٧٨
٣	جامعة الملك فهد للبترول والمعادن	٨٩٢	٩٩١
٤	جامعة الملك فيصل	١٥٩٣	١٨٧٧
٥	جامعة الإمام محمد بن سعود	٢٥٩١	٣٩٣٠
٦	جامعة الملك خالد	٩٩٦	١٦٤٧
٧	الجامعة الإسلامية	٦١١	٧٣٦
٨	جامعة أم القرى	٣١٤٦	٣٥٨٠
٩	كليات البنات	١٧٠٦١	٢٧٥٩٦
١٠	الكليات الأهلية	٠٠٠٠	٢٩
	الإجمالى	٣٨٠٦٧	٥٣٢٨٧

المصدر: وزارة التعليم العالى، إدارة المعلومات، الرياض، ٢٠٠٥م، صـ٤٣٣.

وبتحليل هذا الجدول وبيانات الخطة السابقة.

يلاحظ ما يلى:

١ـ التزايد المطرد فى مجموع إعداد الخريجين حيث بلغ مجموع المتخرجين فى مرحلة البكالوريوس أكثر من ٥٣ ألف طالب وطالبة عام ٢٠٠٣م مقارنة بحوالى ٣٨ ألف طالب وطالبة عام ١٩٩٩م بمعدل نمو متوسط قدرة ٩٪.

٢ـ بلغ عدد المتخرجين من مرحلة البكالوريوس خلال السنوات الأربع الأولى من خطة التنمية السابعة أكثر من ١٩٩ ألف طالب وطالبة منهم نحو ٦٦٪ من الطالبات ويلاحظ أن هناك خللاً فى هيكل الخريجين لصالح البنات بالرغم من أن عدد كبير منهن لا يعمل بعد التخرج نتيجة للظروف الاجتماعية أو العادات والتقاليد فى كثير من الأحيان وقد أشارت أحدى الدراسات إلى أن مشاركة المرأة العربية فى القوى العاملة بالبلدان العربية متدنية للغاية خاصة فى المشاركة وإدارة الأعمال كما أنها لا تمثل سوى ٣٢٪ فقط من الإناث فى سن العمل أو يبحثن عن عمل خارج المنزل بينما تصل هذه النسبة إلى ٤٥٪ فى أمريكا اللاتينية و٧٥٪ فى شرق آسيا[٢٧].

٣ـ توزع الخريجون على التخصصات العلمية المختلفة كما يلى ٥ر١٢٪ منهم فى المجالات العلمية والتقنية (العلوم الطبيعة والهندسية والطبية والزراعية)، ٤ر٦٦٪ فى العلوم الإدارية والاجتماعية (الإدارة والاقتصاد والمحاسبة وعلم الاجتماع وعلم النفس)، ٨ر١١٪ فى العلوم الإنسانية (اللغات والتاريخ ...) و٣ر٩٪ فى العلوم الإسلامية والشرعية وهذا التوزيع أيضاً يمثل خللاً هيكلياً لصالح التخصصات النظرية على حساب التخصصات العملية والتى يحتاجها سوق العمل خاصة السوق السعودى كما أن دخول الاقتصاد عالم المعرفة والرقمية سيقلل من الطلب على التخصصات النظرية وهى التخصصات التى يوجد بها فائض كبير فى عدد خريجيها وقد أشارت أحدى الدراسات إلى أن معدلات نمو القيد فى كليات الإنسانيات والعلوم الاجتماعية فى العالم العربى ينمو بمعدل ثلاثة أضعاف نموه فى الكليات العلمية[٢٨].

وقد قدرت هذه الدراسة أن معدل نمو القيد على مستوى برنامج البكالوريوس فى تخصصات العلم والتكنولوجيا كانت بنحو ٦ر٣٪ وفي برامج العلوم الإنسانية والاجتماعية كانت بنحو ٦ر١٠٪ مما يشير إلى أن الفجوة بين خريجى البرنامجان فى

اتساع مطرد وتتوقع الدراسة أنه فى حالة استمرار هذا الوضع ستواجه الأسواق العربية عجزاً فى خريجى العلم والتكنولوجيا وفائض فى خريجى العلوم الإنسانية والاجتماعية وهى نفس التخصصات التى تعانى من البطالة[٢٩].

وبناءً على هذا الخلل الموجود فى هيكل مخرجات التعليم العالى السعودى سيقوم الباحث بدراسة «إستراتيجية» لتطوير هذه المخرجات من وجهة النظر الاقتصادية فى المبحث التالى.

المبحث الثالث

إستراتيجية تطوير مخرجات التعليم العالى بالمملكة العربية السعودية من وجهة النظر الاقتصادية

تمشياً مع التطورات الكبيرة فى الاقتصاد السعودى ودخول كثير من شركاته ومؤسساته عالم الاقتصاد الرقمى والمعرفى بعد أن حققت المملكة العربية السعودية طفرة فى مجال ميكنة الكثير من المعاملات إلكترونياً ومن أهم هذه المعاملات التداول الإلكترونى فى سوق الأوراق المالية السعودية، ميكنة جميع معاملات البنوك زيادة عدد منافذ البيع الإلكترونى بالشركات التجارية، ميكنة خدمات شركة الخطوط السعودية ... وغيرها، كما أن الاقتصاد السعودى يمر بفترة رواج اقتصادى وتوقع دخول عدد كبير من الشركات الأجنبية العالمية للاستثمار فى المجالات الاقتصادية بالسعودية وخاصة تلك المجالات المتعلقة بالبترول والبتروكيماويات والأدوية وغيرها ومما لا شك فيه أن اقتناء هذه الشركات لمستويات عالية من التكنولوجيا سواءٍ فى المجالات الفنية أو الإدارية بمختلف صورها، يحتم ضرورة تطوير مخرجات التعليم العالى للعمل والمشاركة بفاعلية فى هذه البيئة الاقتصادية التكنولوجية الجديدة.

أن وضع إستراتيجية خاصة بمخرجات التعليم العالى فى ظل المتغيرات الاقتصادية المتسارعة أصبح أمراً فى غاية الأهمية على أن تتبنى هذه الإستراتيجية بشكل دائم ما يلى:

١ـ القابلية للمرونة أى للتغير وفق ما تفرضه ظروف الدولة والتطورات الاقتصادية.

٢ـ المنافسة فى أسواق العمل (محلياً وإقليمياً ودولياً).

٣ـ الاقتصاد بمعنى الاستفادة الكاملة لجميع المخرجات وعدم الإهدار الاقتصادى لهذه الموارد البشرية أو بعضها.

٤ـ المراجعة والاستمرارية حتى تشارك بفاعلية فى تحقيق منظومة التنمية المستدامة بالمملكة على أسس علمية واقتصادية.

وسيحاول الباحث أن يحدد أهم هذه الإستراتيجيات من وجهة النظر الاقتصادية، حيث إنه يوجد كثير من الإستراتيجيات التى يمكن تناولها بالدراسة والتحليل ولكن الباحث سيتناول أهم إستراتيجيتين من وجهة نظرة وهما :

١/٣ إستراتيجية ربط التعليم بالتوظف

٢/٣ إستراتيجية الجودة.

ويمكن تناول هاتين الإستراتيجيتين على النحو التالى :

١/٣ إستراتيجية ربط التعليم بالتوظف

فمع زيادة مشكلة البطالة فى المملكة العربية السعودية وخاصة بطالة المتعلمين وما تسببه هذه المشكلة من أضرار اقتصادية واجتماعية فقد أصبحت هذه الإستراتيجية تلقى الكثير من القبول خاصة إذا علمنا أن تكلفة توفير فرصة العمل تتراوح طبقاً لإحدى الدراسات من ١٥ ـ ٢٠ ألف دولار كما أن التكلفة الكبيرة لطالب التعليم الجامعى يساوى عشرة أضعاف تكلفة تلميذ الابتدائى[٣٠]، هذا وقد تأخذ بطالة التعليم العالى فى صورها (المقنعة) وهى التى تقبل على العمل فى مهن وحرف يدوية لا تتطلب هذا المستوى من التعليم مما يؤثر سلباً على الفرص المتاحة لخريجى مستويات التعليم الأقل، فيزيد حجم البطالة فى المستويات التعليمية المختلفة[٣١].

فبالرغم من أن حجم سوق العمل قد بلغ فى المملكة فى عام ٢٠٠٢م حوالى ٧ مليون فإن العمالة السعودية لم تمثل منها سوى ٤٥٪ وقد بلغ حجم العمالة النسوية من هذا السوق ١٥٪ من حجم العمالة، تمثل السعوديات ٢٪ فقط[٣٢] ولكن يجب أن نشير إلى أن نسبة كبيرة من العمالة غير السعودية تعمل فى أعمال لا يقبل عليها السعوديون، حيث تحد بعض العادات، والظروف الاجتماعية من الإقبال على مثل هذه المهن والتى من بينها المهن الحرفية، أعمال النظافة، البيع، الخدمة المنزلية ...

وغيرها كما أن العائد المادى لمثل هذه المهن ضعيف جداً من وجهة نظر العامل السعودى.

وتعتبر إستراتيجية ربط سياسات التعليم بالتوظف ضرورة حتمية وخاصة فى ظل الاقتصاد الذى يعتمد على المعلوماتية والرقمية وهى المخرجات التى يحتاجها الاقتصاد فى الوقت الراهن والمستقبلى، ولذلك فقد أشارت أحدى الدراسات إلى أن التكنولوجيا التعليمية القائمة على الحاسب الآلى تساهم بشكل إيجابى فى المنافسة بفاعلية فى سوق العمل[٣٣].

وتقوم هذه الإستراتيجية من وجهة نظر الباحث على ما يلى:

(١) ربط التعليم بالجانب المعرفى والتكنولوجى والابتكارى.

لتأكيد أهمية ربط التعليم بالجوانب المعرفية والتكنولوجية والابتكارية تشير إحدى الدراسات المهمة أن الابتكارات القائمة على المعارف الجديدة تؤدى إلى زيادة الإنتاجية وإلى الارتقاء بمستويات المعيشة وإلى النمو الاقتصادى طويل الأجل وتضيف هذه الدراسة أن سرعة التجديدات القائمة على التكنولوجيا الجديدة تبشر بتقدم سريع فى المجال الاقتصادى والاجتماعى فى البلدان النامية[٣٤] وتؤكد الدراسة أنه من أجل تحقيق هذه الغاية يجب تحديد سياسات سليمة للعلم والتكنولوجيا والتى ينبغى أن تؤدى إلى:

- النشر السريع للتكنولوجيا الجديدة.
- إنشاء حوافز تدفع الشركات الخاصة إلى الابتكار.
- الاستثمار المستمر والأمن نسبياً فى العلاقات المبتكرة.

وذلك لتعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية للشركات القائمة وتشجيع الشروع فى إنشاء شركات جديدة تقوم على التكنولوجيا الجديدة بالإضافة إلى وضع هيكليات وشبكات مؤسسية كافية[٣٥].

هذا وقد قامت بعض الدول العربية وخاصة المملكة العربية السعودية بمبادرات معلوماتية بهدف زيادة الإنتاجية والارتقاء بمستويات المعيشة واستيعاب

مخرجات التعلم المرتبطة بالجانب التكنولوجى لمواصلة التنمية المستدامة ومن أهم هذه النماذج[٣٦]:

- تشجيع وتطوير الصناعات المحلية القائمة على التكنولوجيا.
- تأسيس مراكز الامتياز للبحوث التطبيقية والتدريبية.
- الحكومة الإلكترونية التى تهدف إلى السير نحو اقتصاد المعرفة.
- المدن التكنولوجية والحاضنات.

ويرى الباحث أن أهم الآليات لربط التعليم بالجانب المعرفى والتكنولوجى هو اتفاقيات الشراكة بين الجامعات ومراكز البحث العلمى وكبريات الشركات الفاعلة فى الاقتصاد السعودى وذلك فى مجال التدريب التطبيقى والعملى والأبحاث وخاصة شركات القطاع الخاص والذى يجب أن يقوم بدورة للمساهمة فى حل مشكلات التوظيف وخاصة بالنسبة للسعوديين الحاصلين على الشهادات الجامعية وما فوقها حيث بلغت نسبة العمالة السعودية فى القطاع الخاص حوالى ٥٪ والعمالة غير السعودية ٩٥٪ على عكس القطاع الحكومى والعام والذي بلغت نسبة السعوديين العاملين به ٨٦ر٧٪[٣٧].

ويمكن الاسترشاد بالتجربة الألمانية فى مجال التدريب التطبيقى والأبحاث وكذلك شراكة الشركات الكبرى مع الجامعات حيث تقوم شركات Semens وOsram وB.M.W بشراكات مع الجامعات ومراكز البحوث على سبيل المثال، وقد أدت هذه الشراكات إلى تحقيق مردود اقتصادى ومالى واجتماعى لجميع الأطراف.

(٢) أعادة هيكلة بعض التخصصات العلمية فى التعليم العالى.

هذا الأمر يتطلب أعادة هيكلة بعض الأقسام العلمية من خلال الدمج أو الإلغاء أو الإضافة بما يحقق مبدأ التكامل المعرفى بين التخصصات المختلفة أسوة بتجارب بعض الجامعات العالمية فى الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا وكندا وقد قامت بعض الجامعات السعودية بإعادة هيكلة بعض التخصصات، ومن أمثلة هذه

الجامعات جامعة الملك خالد والتى قامت بإيقاف الدراسة فى مرحلة البكالوريوس فى أقسام التاريخ والجغرافيا والاجتماع والفلسفة وذلك لارتفاع نسبة البطالة بين خريجى هذه الأقسام وكذلك تم دمج قسم الاقتصاد مع إدارة الأعمال كما استحدثت أقسام جديدة بالجامعة تتلائم مع سوق العمل وهى العلوم الطبية التطبيقية والتربية الخاصة وعلوم الحاسب.

حيث اتضح من خلال التحليل لمخرجات التعليم العالى السعودى سيطرة المخرجات النظرية (العلوم الإدارية والإنسانية والاجتماعية والعلوم الشرعية والتى تمثل حوالى ٥ر٨٧٪ وهى التخصصات التى لا يحتاج منها سوق العمل إلا نسبة قليلة وبكيفية وجودة عالية فى مقابل ٥ر١٢٪ لمخرجات المجالات العلمية والتقنية (العلوم الطبيعية والهندسية والطبية والزراعية) وهى التخصصات التى تدخل ضمن طلب سوق العمل، ولذلك يجب أن يكون هناك تصحيح هيكلى لتغير هذه النسب لصالح التخصصات العملية على حساب التخصصات النظرية غير أن تصحيح هذا الخلل يواجه بعض المشاكل والتى من أهمها :

- التوسع فى مجالات التعليم التطبيقية والتقنية والطبية يحتاج إلى نفقات كبيرة مقارنة بالتعليم النظرى.
- يحمل الجامعات أعباء كثيرة فى حالة التوسع فى هذه الأقسام وبذلك يؤثر سلبياً على تطوير قطاعات أخرى بالجامعة.
- صعوبة الدراسة نسبياً مقارنة بالدراسات النظرية وزيادة مدة الدراسة أحياناً وهذا يؤدى إلى تفضيل الكثير من الطلاب للتعليم النظرى.

ويرى الباحث أن التوسع فى التعليم الإلكترونى عن بعد فى كثير من التخصصات النظرية خاصة فى مجال العلوم الإنسانية يعتبر من الحلول المجدية نظراً لتكلفته المنخفضة واستيعابه أعداداً كبيرة بالإضافة إلى إعادة تخصيص الأموال التى يمكن توفيرها من ذلك فى الاستفادة من التوسع فى التخصصات العلمية التى يحتاجها سوق العمل هذا وقد عالجت كثير من الدول فى أمريكا اللاتينية (كوستاريكا - فنزويلا - بيرو والمكسيك) العجز فى الموازنات المخصصة للتعليم بالتوسع فى التعليم

عن بعد وقد لاقت هذه التجارب نجاحاً كبيراً[٣٨]. هذا ويمكن الاستفادة من تجارب اليابان وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية فى هذا المجال[٣٩].

فقد أشارت أحدى الدراسات أن متوسط تكلفة الطالب فى الجامعة البريطانية المفتوحة تبلغ ٢٥١ جنيه إسترلينى بينما تبلغ هذه التكلفة ٨٩٧ جنيهاً فى الجامعات التقليدية، كما أن متوسط النفقات الثابتة فى الجامعات المفتوحة تعادل سدس (٦/١) نظيراتها فى الجامعات التقليدية وبشكل عام تقدر تكلفة الدراسة فى برامج التعليم المفتوح والتعليم عن بعد ثلث (٣/١) التكلفة فى الجامعات التقليدية المعروفة[٤٠]، كما بينت أحدى الدراسات أن تكلفة بيع المنتج التعليمى على الإنترنت تساوى نصف تكلفة الكتاب التقليدى[٤١] ولذلك فإن الإنترنت سيغير مستقبلاً اقتصاديات صناعة الكتب التقليدية بشكل كامل[٤٢] ويجب التأكيد على أن الاقتصاد القائم على المعرفة يفضل مهارات جميع خريجى الجامعات النظرية بما فى ذلك خريجى العلوم الإنسانية وكذلك خريجى الكليات العملية[٤٣] ولكن المهم هو زيادة نسبة الملتحقين بالفروع العلمية حيث أوضحت أحدى الدراسات أن نسبة الملتحقين بالفروع العلمية فى كوريا الجنوبية أكثر من ٢٠٪ بينما لا تتجاوز ٧٪ فى أحسن نسبة لدى دولة عربية وهي الأردن[٤٤].

ويجب التأكيد على أن الإنترنت قد تغير اقتصاديات التعليم العالى وخاصة تخفيض التكاليف فى مجال البنى التحتية التى تحتاجها الجامعات التقليدية[٤٥].

كما يبقى التوسع فى بعض المجالات التى يحتاجها سوق العمل فقد أشارت أحدى الدراسات إلى أن قطاع السياحة والضيافة والفندقة بالمملكة ينمو بشكل سريع وقد أدى ذلك إلى زيادة الطلب على الخريجين من هذه التخصصات والتى قدرت بأكثر من ٢٥٠ ألف وظيفة فى العام ٢٠٠١-٢٠٠٢م على مستويات مختلفة ما بين المؤهل الجامعى ودون ذلك فى حين أن عدد الطلاب السعوديين المتخرجين فى هذه الفترة حوالى ٥٠٠ طالب[٤٦] وتؤكد هذه الدراسة أن هذا القطاع يحتاج إلى ٥٠٤ سنة حتى يوفى بالطلب فى الوقت الراهن إذا بقى عدد الخريجين على ما هو عليه[٤٧].

٢/٣ إستراتيجية الجودة

فى جميع دول العالم ترتب الجامعات حسب مستواها الأكاديمى فعلى سبيل المثال تأتى على القمة فى إنجلترا جامعة كمبردج وجامعة أكسفورد وفى الولايات المتحدة الأمريكية جامعة هارفارد ومعهد ماساتشوسيس للتكنولوجيا وجامعة استاندفورد وفى اليابان جامعة طوكيو وجامعة كيوتو حيث المنافسة فى اليابان شرسة وعنيفة للغاية فلكى يلتحق الطالب بجامعة طوكيو حيث تقبل سنوياً حوالى ١٦ ألف طالب وطالبة، يلزمه القدرة على المذاكرة طوال ١٦ ساعة يومياً حيث يحتل خريجوها ٢٥٪ من عضوية البرلمان اليابانى وكذلك نسبة ١٠٠٪ من الوظائف العليا فى وزارة المالية ونسبة ٢٥٪ من رئاسة أكبر ١٤٠٠ شركة يابانية، ولاشك أن هذه الإستراتيجية تحتاج إلى استثمارات كبيرة تتمثل فى التطوير المستمر للخدمات التعليمية المقدمة، يصاحبه تطوير مماثل لمقدمى هذه الخدمات وهم أعضاء هيئة التدريس بالجامعات ومعاونيهم.

ويمكن تناول هذه الإستراتيجية على النحو التالى :

(١) الشروط الاقتصادية لجودة التعليم العالى

هناك العديد من الشروط الاقتصادية من وجهة نظر الباحث للجودة التعليمية والتى من أهمها :

(أ) حسن تخصيص الموارد بما فيها الموارد المالية حيث يتم ترتيب الأولويات فى الجامعات وترشيد النفقات والتركيز على التخصصات المتلاءمة مع سوق العمل خصوصاً تلك التخصصات المرتبطة بالاقتصاد المعرفى والرقمى فقد أشارت أحدى الدراسات إلى أن مجتمع المعرفة يصنع فرصة عمل واحدة بين كل أربع فرص جديدة كما أن فرص العمل فى هذا المجال فى ازدياد مطرد[٤٨].

(٢) الكفاءة الاقتصادية

أن تحقيق الكفاءة الاقتصادية بالجامعات والمؤسسات التعليمية العليا يعتمد على القدرة فى تحقيق أهدافها بأقل قدر من التكاليف وبأكبر قدر من المكاسب ومنها

الوفاء باحتياجات سوق العمل من التخصصات المطلوبة كماً وكيفاً حيث أشارت أحدى الدراسات إلى أن أعداد اللذين يتخرجون من الجامعات السعودية يفوق أعداد من يقلون عنهم مهارة فى المجالات المهنية ممن يساعدونهم فى مهنهم، ففى كليات التعليم العالى بلغ عدد الطلاب ١٦٠ر١٦٦ ألف طالب وطالبة فى عام ١٤١٦هـ فى حين بلغ عدد طلاب التعليم الفنى ٢٩ ألف طالب أى بنسبة (٦ : ١)[٤٩]، وترى هذه الدراسة أنه إذا ما أخذنا طلاب الجامعات والكليات من الذكور فسنجد النسبة هى ٣ : ١ أى أن المعادلة مقلوبة حيث إن النسبة العالمية هى (١ : ٥)[٥٠] بمعنى أن كل خريج على مستوى التعليم العالى من الأطباء أو المهندسين أو غيرهم بحاجة إلى خمسة مساعدين من الفنيين وهذا الأمر يشكل خللاً فى بنية التعليم السعودى وكذلك خللاً فى الكفاءة الاقتصادية نتيجة للخلل الهيكلى الكمى ولذلك فإنه يجب التوسع فى التعليم الفنى والتقنى بنسبة أكبر من التوسع فى التعليم الجامعى، وأن يكون القبول فى التعليم الجامعى وفق معايير فنية وموضوعية لكل كلية على حدة.

٣ــ الحوافز المالية

يرتبط تطوير جودة التعليم بالجامعات السعودية بإدخال إصلاحات على أنظمة الحوافز المادية والمعنوية السائدة بالجامعات ومؤسسات التعليم العالى السعودى، ولذلك تشير الدراسات إلى تفضيل الكثير من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية للعمل فى مؤسسات حكومية وخاصة بدلاً من الجامعات نظراً للعائد المادى الكبير فى هذه الجهات عنه فى الجامعات، كما يجب أن تشمل هذه الحوافز المادية تحقيق الأهداف الخاصة بالتأهيل المستمر لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم وكذلك جميع الهياكل الإدارية المساندة بالجامعات.

٤ــ المنافسة

يرتبط استمرار واستدامه جودة التعليم بالنظر دائماً إلى تحديث المقررات الدراسية والجدية فى البحوث العلمية وخاصة المجالات الجديدة منها والتى تأخذ فى الاعتبار البيئة الاقتصادية المحيطة، فلم يعد دور التعليم العالى ينحصر فى مواجهة التحديات الحالية التى يواجهها بل أصبح يمتد دوره فى استشراق المستقبل وتحدياته

والتصدى لها للدخول بقوة إلى عالم المنافسة والتى لا تعترف دائماً إلا بالجودة والكفاءة ولذلك يمكن القيام بتفعيل ما يلى :

- استقدام كبار العلماء عالمياً .
- عقد الاتفاقيات العلمية مع كبرى الجامعات العالمية .
- تبادل الأساتذة والمشاركة فى الأبحاث .
- أن تأخذ المؤتمرات والندوات الجدية العلمية وأن لا تكون شكلاً من أشكال العمل الروتينى والمظهرى .

٢ــ المردود الاقتصادى للجودة التعليمية على الجامعات السعودية

من أهم مظاهر المردود الاقتصادى للجودة ما يلى :

١- المساعدة على تخفيض الهدر فى موارد الجامعة وكذلك الوقت .

٢- ترى بعض الدراسات أنها تؤدى إلى[٥١] :

- ضمان جودة الخدمات التعليمية المقدمة .
- التقليل بشكل كبير من البيروقراطية والتخلص من الإجراءات المتكررة والمتعارضة .
- ترسيخ صورة الجامعة بالالتزام بنظم الجودة فى جميع خدماتها .
- زيادة الانضباط بربط أقسام الكليات وجعل عملها متسقاً .
- الوفاء بمتطلبات الطلاب والمجتمع .
- مشاركة جميع أعضاء هيئة التدريس والعاملين فى إدارات الجامعة فى التطوير المستمر .

ويلاحظ أن أهم معايير الجودة لمخرجات التعليم العالى تتمثل فى :

- جودة الإدارة الجامعية والتشريعات واللوائح .
- عضو هيئة التدريس وتأهيله العلمى والسلوكى والثقافى وخبراته العلمية وتدريبه .

- جودة الطالب وإعداده لسوق العمل.

- جودة البرامج التعليمية وتجهيزات القاعات والإضاءة والمقاعد وغيرها من البنى التحتية المؤثرة على عملية التعليم.

الخاتمة والنتائج

تناول هذا لبحث «المظهر الاقتصادى لمخرجات التعليم العالى بالمملكة العربية السعودية فى ظل الاقتصاد الرقمى والمعرفى» من خلال ثلاثة مباحث رئيسية كانت على النحو التالى :

المبحث الأول تناول التعليم الجامعى فى المملكة العربية السعودية فى ضوء الاقتصاد الرقمى والمعرفى وذلك من خلال دراسته للجوانب النظرية للتعليم والاقتصاد الرقمى ثم وضح واقع ومعوقات الاقتصاد الرقمى والمعرفى بالمملكة وكذلك دراسة العرض والطلب ثم الفجوة التعليمية للتعليم العالى بالمملكة والتى تمثل الخلل بين العرض المحدود للخدمات التعليمية المقدمة (التعليم العالى) والطلب المتزايد عليه. أما المبحث الثانى فتناول التحليل الاقتصادى لمخرجات التعليم العالى السعودى من خلال دراسة هيكل الإنفاق على التعليم العالى بالمملكة ومقارنته بدول العالم المختلفة ثم قام الباحث بدراسة تحليلية لمخرجات التعليم العالى السعودى والتى شملت الجامعات السعودية وكليات البنات والكليات الأهلية وقد اتضح من هذا التحليل أوجه الخلل الموجودة فى هيكل مخرجات التعليم العالى السعودى وتناول المبحث الثالث وبناءً على الرؤية التحليلية لهيكل مخرجات التعليم العالى السعودى أهم إستراتيجيتين من وجهة نظر الباحث من خلال دراسة إستراتيجية تطوير مخرجات التعليم العالى بالمملكة العربية السعودية من وجهة النظر الاقتصادية أما الإستراتيجية الأولى فكانت ربط التعليم بالتوظف والتى شملت دراسة ربط التعليم بالجانب المعرفى والتكنولوجى والابتكارى ثم دراسة إعادة هيكلة بعض التخصصات العلمية فى التعليم العالى السعودى من خلال الدمج أو الإلغاء أو الإضافة بما يحقق مبدأ التكامل المعرفى بين التخصصات المختلفة، أما الإستراتيجية الثانية فكانت إستراتيجية الجودة وقد تمت دراستها من خلال دراسة الشروط الاقتصادية لجودة التعليم العالى والتى اشتملت على حسن تخصيص الموارد وكذلك الكفاءة الاقتصادية والحوافز المالية والمنافسة ثم دراسة المردود الاقتصادى للجودة التعليمية على الجامعات السعودية.

ومن الدراسة خرج الباحث بالنتائج التالية :

١ـ التأكيد على تعاظم الأهمية لتوجه جميع الدول وخاصة الدول العربية ومنها المملكة العربية السعودية من الاقتصاد التقليدى إلى الاقتصاد الرقمى والمعرفى فى جميع المجالات وخاصة التعليم الجامعى .

٢ـ يحتاج هذا النوع من الاقتصاد إلى العمل على إيجاد بيئة خصبة ومناسبة تتمثل فى القضاء على الأمية ونشر ثقافة المعرفة الرقمية وتحتاج المملكة العربية السعودية لبذل المزيد من الجهود فى هذا الإطار .

٣ـ تعانى المملكة العربية السعودية من فجوة تعليمية كمية وكيفية تتمثل فى عدم قدرة الطاقة الاستيعابية للجامعات السعودية على قبول مخرجات خريجى الثانوية العامة ، كما أن المخرجات الحالية للتعليم العالى تعانى من تدنى وضعف المستوى العلمى والثقافى والتدريبي وعدم ملاءمته لسوق العمل خاصة فى ظل البيئة الاقتصادية العالمية والإقليمية والمحلية الجديدة .

٤ـ لا تزال مخرجات التعليم السعودى تعانى من خلل هيكلى يتمثل فى :

ـ سيطرة الطالبات على النسبة الأعلى من عدد الخريجين حيث شكلن حوالى ٥٧ر٧٪ مقابل ٤٢ر٣٪ للخريجين الذكور ، هذا بالرغم من أن عدد كبير من الخريجات لا يعملن بعد التخرج نتيجة للظروف الاجتماعية (الزواج) أو بعض العادات والتقاليد التى تحد من عمل المرأة فى مهن معينة أو فى أماكن بعيدة عن الإقامة .

ـ تستحوذ التخصصات النظرية للخريجين على حوالى ٨٧ر٥٪ مقابل ١٢ر٥٪ للتخصصات العملية وهى التخصصات الأكثر قبولاً واحتياجاً لسوق العمل على عكس المخرجات النظرية التى يعانى الكثير من خريجها مشكلة البطالة .

٥ـ من أهم الإستراتيجيات لتطوير مخرجات التعليم العالى بالمملكة العربية السعودية من وجهة النظر الاقتصادية إستراتيجية ربط التعليم بالتوظف وذلك من خلال ربط التعليم بالجانب المعرفى والابتكارى والتكنولوجى وتحديد سياسات سليمة تربط التعليم بالتكنولوجيا وإعادة هيكلة بعض التخصصات العلمية من خلال

الدمج أو الإلغاء أو الإضافة بما يحقق مبدأ التكامل المعرفى بين التخصصات المختلفة والتى تتلاءم مع سوق العمل أسوة بتجارب بعض الجامعات العالمية فى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وكندا مع مراعاة خصوصية الاقتصاد والبيئة السعودية.

٦ـ تعتبر إستراتيجية الجودة من الإستراتيجيات المهمة خاصة فى ظل المنافسة القوية بين الخريجين فى جميع دول العالم ويجب التأكيد على الشروط الاقتصادية لجودة التعليم العالى والتى من أهمها :

ـ حسن تخصيص الموارد للجامعات مع التركيز على التخصصات الملائمة لسوق العمل.

ـ الكفاءة الاقتصادية.

ـ الحوافز المالية.

ـ المنافسة.

وستؤدى هذه الشروط إلى مردود اقتصادى كبير على الجامعات السعودية.

الهوامش

1) Mazurkewich-Karen, Virtual Campus, for-Eastern Economic Review, V 163 No. 38, Sept. (21) 2000, p.49.

٢) عصام يحيى الفلالى (دكتور)، مجتمع المعرفة العربى ودوره فى التنمية، ندوة الإدارة الإستراتيجية فى مؤسسات التعليم العالى، جامعة الملك خالد بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الإدارية، أبها، المملكة العربية السعودية، نوفمبر ٢٠٠٥م، صـ٦.

٣) حمد البازعى (دكتور)، مخرجات التعليم العالى فى السعودية واتجاهات الاقتصاد الكلى، المجلة الاقتصادية السعودية العدد ١، مركز النشر الاقتصادى الرياض ١٩٩٨م، صـ٨٢.

4) George Psacharo Poulos, Harry Antbony Patrinos, Returns, to Investment in Education, Policy Research Working Paper, The World Bank, Latin America and Caribbean Region, Education Sector Unit, September 2002, pp.19-21.

٥) حمد البازعى (دكتور)، مخرجات التعليم العالى في السعودية واتجاهات الاقتصاد الكلى، مرجع سبق ذكره، صـ٨١ ـ صـ٨٢.

٦) لسترثارو، الصراع على القمة «مستقبل المنافسة بين أمريكا واليابان، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، عالم المعرفة، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب العدد ٢٠٤، الكويت، ديسمبر ١٩٩٥م، صـ٤٥ ـ صـ٤٦.

٧) المرجع السابق، صـ٤٥، صـ٤٦.

٨) حازم الببلاوى (دكتور)، نظرة عامة حول سوق العمل ومشاكل البطالة فى البلدان العربية، ندوة سوق العمل ومشاكل البطالة فى البلدان العربية، صندوق النقد العربى، أبو ظبى من ٢ ـ ٣ نوفمبر ٢٠٠٢م، صـ٥٧.

٩) صندوق النقد العربى وآخرون، التقرير الاقتصادى العربى الموحد، أبو ظبى، سبتمبر ٢٠٠٤م، صـ٢٥٣.

١٠) مسدود فارس، المعرفة والابتكار: أين الجامعات العربية من هذه التطورات، ندوة الإدارة الإستراتيجية فى مؤسسات التعليم العالى، جامعة الملك خالد

بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الإدارية، أبها - المملكة العربية السعودية، نوفمبر ٢٠٠٥م، صـ٨. وكذلك الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى تقرير التنمية الإنسانية العربية، الكويت ٢٠٠٣م، صـ٤٠ صـ٥٨.

١١) شوقى جلال، الترجمة فى العالم العربى الواقع والتحدى، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٩م، صـ٧٨.

١٢) الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى، تقرير التنمية الإنسانية العربية، مرجع سبق ذكره، صـ٧٠.

13) Business Monitor International, Saudi Arabia Quarterly 4 Fore Cast Report, London, 2003.

١٤) إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية لغرفة التجارة بأبها، التجارة الإلكترونية واتجاهات التغيير (الواقع والمستقبل فى المملكة العربية السعودية)، ندوة التجارة الإلكترونية، جامعة الملك خالد، أبها ٨ - ١٠ فبراير ٢٠٠٤م، صـ٥٨.

١٥) سعد محمد الحريقى (دكتور)، التطور والإنجاز فى ميدان التعليم الجامعى فى عهد خادم الحرمين الشريفين، ندوة التعليم فى عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز تطور وإنجاز، جامعة الملك خالد - أبها - المملكة العربية السعودية، ١٩ - ٢٠ ذى الحجة ١٤٢٢هـ، الجزء الأول، صـ٣١.

١٦) الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، مؤسسة النقد العربى السعودى، التقرير السنوى، الرياض ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، صـ٣١٠.

١٧) على عيسى الشعبى (دكتور)، التعليم العالى السياحى والفندقى وحاجات سوق العمل السياحى فى المملكة العربية السعودية، ندوة التعليم فى عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز تطور وإنجاز، جامعة الملك خالد - أبها، المملكة العربية السعودية، ١٩ - ٢٠ ذى الحجة ١٤٢٢هـ الجزء الثانى، صـ٨٧٦.

١٨) الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، مؤسسة النقد العربى السعودى، مرجع سبق ذكره، صـ٣١٠ - صـ٣١١.

١٩) الإدارة العامة للدراسات والمعلومات، مركز المعلومات، وزارة التعليم العالى، الرياض، ١٤٢٤هـ.

٢٠) على عيسى الشعبى (دكتور)، التعليم العالى السياحى والفندقى وحاجات سوق العمل السياحى فى المملكة العربية السعودية، مرجع سبق ذكره، صـ٨٧٩.

21) Unesco, World Statistical Out Look on Higher Education: 1980 – 1995, World Conference on Higher Education: Higher Education in the Twenty – First Century: Vision and Action, Paris, 5-9 October 1998 – pp.160-163.

٢٢) عبد العزيز عبد الله السنبل (دكتور)، استشراف مستقبل التعليم عن بعد فى المملكة العربية السعودية، ندوة التعليم فى عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز تطور وانجاز، جامعة الملك خالد ـ أبها ـ المملكة العربية السعودية، ١٩ـ ٢٠ ذى الحجة ١٤٢٢هـ، الجزء الثانى، صـ٩١٨.

23) George Psacharopoulos, Harry Antbony Patrions, op. cit., pp.14-15.

٢٤) صندوق النقد العربى وآخرون، التقرير الاقتصادى العربى الموحد، مرجع سبق ذكره، صـ٢٥٧.

٢٥) عبدالعزيز عبد الله السنبل (دكتور)، استشراف مستقبل التعليم عن بعد فى المملكة العربية السعودية، مرجع سبق ذكره، صـ٩٢٠.

٢٦) المرجع السابق، صـ٩٢٠.

٢٧) هبة حندوسة (دكتور)، المحرر، المرأة العربية والتنمية الاقتصادية (القضايا الأساسية) أوراق مقدمة للندوة التى عقدت بالكويت من ٢٠ـ٢١ أكتوبر ٢٠٠٣م، صـ٥١.

٢٨) الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى، رأس المال البشرى وأسواق العمل العربية، بحث مقدم إلى ندوة سوق العمل ومشاكل البطالة فى البلدان العربية، صندوق النقد العربى، أبو ظبى من ٢ـ٣ نوفمبر ٢٠٠٢م، صـ٨٤.

٢٩) المرجع السابق، صـ٨٥.

٣٠) الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى، رأس المال البشرى وأسواق العمل العربية، مرجع سبق ذكره، صـ٨٥.

٣١) المرجع السابق، صـ٨٦.

٣٢) تقرير منظمة العمل العربية ٢٠٠٤م وكذلك على عيسى الشعبى (دكتور) التعليم العالى السياحى والفندقى وحاجة سوق العمل السياحى فى المملكة العربية السعودية، مرجع سبق ذكره، صـ٨٦٥، صـ٨٦٦.

33) Pietrykowski – Bruce, Information Technology and Commercialization of Knowledge: Corporate Universities and Class Dynamics in an Era of Technological Restructuring, Journal of Economic Issues V.35 No.2 June 2001, pp.299-306.

٣٤) الأسكوا، المبادرات المعلوماتية فى البلدان العربية نشاط متوسط ونتائج محدودة، الملتقى العربى للاتصالات والإنترنت، مجلة الاقتصاد والأعمال، بيروت أكتوبر ٢٠٠٣م، صـ٤٨.

٣٥) المرجع السابق، صـ٤٩.

٣٦) المرجع السابق، صـ٤٩.

٣٧) على عيسى الشعبى (دكتور)، التعليم العالى السياحى والفندقى وحاجات سوق العمل السياحى فى المملكة العربية السعودية، مرجع سبق ذكره، صـ٨٨٥ ـ صـ٨٨٦.

38) Hendrickson – Mark – G., Issues in Online Learning and Building Virtual Learning Communities in Latin America: An Exploratory Study (Costarica, Venezuela, Peru, Mexico) University – of Nothern – Colorada, 2003, p.252.

39) U.S. Library of Congress, Japan – Higher Education, U.S.A. 11-12-2007, pp.1-6.

٤٠) عبد العزيز عبد الله السنبل (دكتور)، استشراق مستقبل التعليم عن بعد فى المملكة العربية السعودية، مرجع سبق ذكره، صـ٩٢٠ ـ صـ٩٢١.

41) Coldsmith – Charles, Two Economists Have New Model for College Texts, Wall Street Journal (Eastern Edition) Nov. 12, 2003. pp.1-12.

42) Ibid, p.8.

٤٣) عصام يحيى الفلالى (دكتور)، مجتمع المعرفة ودوره فى التنمية، مرجع سبق ذكره، صـ٨.

٤٤) مسدود فارس، المعرفة والابتكار: أين الجامعات العربية من هذه التطورات، مرجع سبق ذكره، صـ٢.

45) Vicky Phillips, Internet Changing Economics of Higher Education, www.cnn.com. May 5, 1999, pp.1-3.

٤٦) على عيسى الشعبى (دكتور)، التعليم العالى السياحى والفندقى وحاجات سوق العمل السياحى فى المملكة العربية السعودية، مرجع سبق ذكره صـ٨٨٨ ـ صـ٨٨٩.

٤٧) المرجع السابق، صـ٨٨٩.

٤٨) عصام يحيى الفلالى (دكتور)، مجتمع المعرفة ودوره فى التنمية، مرجع سبق ذكره، صـ٣٩.

٤٩) عبد العزيز عبد الله السنبل (دكتور)، استشراف مستقبل التعليم عن بعد فى المملكة العربية السعودية، مرجع سبق ذكره، صـ٩١٩.

٥٠) المرجع السابق، صـ٩١٩.

٥١) فدوى فاروق عمر (دكتور)، إدارة الجودة الشاملة كمدخل لدعم الإدارة الإستراتيجية فى مؤسسات التعليم العالى، ندوة الإدارة الإستراتيجية فى مؤسسات التعليم العالى بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الإدارية ـ أبها ـ المملكة العربية السعودية، نوفمبر ٢٠٠٥م، صـ١١ ـ صـ١٤.